دور الجامعة في تشجيع روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي(الرأس المال البشري) -قراءة سوسيو-اقتصادية

الدكتورة: سامية بن رمضان، جامعة خنشلة، الجزائر

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور الجامعة في تشجيع روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي(الرأس مال البشري)، من خلال تعزيز مفهوم الثقافة المقاولاتية. وكذا تفعيل فكرة فتح تخصصات حول مشروع مقاولة أو تدريسها كمادة أو توجيه البحوث الجامعية نحو المشاريع الاستثمارية، حيث يعتبر الرأس المال البشري في وقتنا الراهن الثروة الحقيقة للتنمية الاقتصادية كأساس للإبداع والابتكار. ولتحقيق هدف هذا البحث قمنا بمعالجة الموضوع من خلال توضيح علاقة الجامعة بالتنمية الاقتصادية، وكذلك بيان وظيفة الجامعة في تعزيز ثقافة إنشاء المشاريع المقاولاتية، وتفعيل البرامج التكوينية والعلمية في الجامعة وتزويد الطلبة بالمهارات والكفاءات لبناء مستقبلهم المهني بقراءة سوسيو-اقتصادية.

Abstract:

The aim of this research is to shed light on the role of the university in promoting the entrepreneurial spirit of the university student (human capital), by promoting the concept of entrepreneurial culture. As well as activating the idea of opening disciplines on the project of entrepreneurship or teaching as a material or directing university research towards investment projects, where the human capital in our time is the real wealth of economic development as a basis for creativity and innovation. In order to achieve the objective of this research, we addressed the issue by clarifying the university's relationship with economic development, as well as the university's role in promoting the culture of establishing construction projects, activating the university's training and scientific programs, and providing the students with the skills and competencies to build their professional future by socio-economic reading. Keywords: University, Entrepreneurship, University Student (Human Capital).

مقدّمة:

أصبح المورد البشري ثروة المجتمعات والأصول المؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار درجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم. ومن المؤكد أن هناك شعوراً متنامياً يتمحور حول أهمية إكساب هذا المورد المعرفة من خلال نظام تعليمي جيد تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن بين هذه المؤسسات الجامعة والتي تقوم بتعليم وتكوين يسمح باستثماره في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث تعد الجامعة المؤسسة التي تهتم بمخرجاتها ليس فقط من حيث الكم(عدد حاملي الشهادات، والأبحاث) بل بنوعية المخرجات (الرأسمال البشري المؤهل) و لتحقيق أهدافها في تنمية المجتمع، عليها الدفع بمخرجاتها (الطالب) إلى سوق العمل وخاصة بإنشاء مشاريع ومؤسسات خاصة.

حيث أصبح اليوم موضوع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمقاولة من المواضيع الحيوية والتي لاقت اهتمام كبير من طرف هذه الفئة المتعلمة. وكذلك تشجيع ثقافة المقاولاتية التي أصبحت تشغل حيز كبير من اهتمامات الدول، لأنه يمس مشكلة البطالة فروح المقاولة هو "أشمل من روح المؤسسة"، لأنه مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط. ولا يمكن اكتساب هذه الثقافة إلا من خلال مؤسسة تعليمة ووفق برنامج تكويني خاص تقوم به مؤسسة الجامعة التي يكمن دورها في إرساء ونشر ثقافة المقاولاتية في أوساطها التعليمية، ويتطلب منها توفير العوامل والشروط الأساسية لإرساء هذا الفكر المقاولاتي من خلال رسم الخطط الإستراتيجية، وتسطير برامج تكوينية وإعدادية وتدريبية للطلبة بالإضافة إلى إقامة شراكات حقيقية مع المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية الفاعلة والمنتجة.

ونشر أفكارها في كيفية إنشاء الطلبة لمؤسساتهم الخاصة بما يتناسب وطريقة إبداعهم العلمي وتنتج بذلك مخرجات تتميز بالجودة وتنمي المجتمع في جميع المجالات خاصة الاقتصادية. وفي ضوء ذلك فقد بدأت المقررات والبرامج التعليمية والدراسات المتخصصة في مجال المقاولة وريادة الأعمال في الظهور في الجامعات، وأصبح عنصر المقاولة من أهم عناصر العملية التعليمة. وان ما تشير

إليه الكثير من الدراسات الحديثة هو أن تدريس موضع المقاولة وإنشاء المشاريع الخاصة يجب أن لا تقتصر على المستوى الجامعي فقط، بل لابد من أن تدرس في كافة المراحل الدراسية.

وعليه حظي موضوع الجامعة و المقاولاتية اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين في المجتمعات الغربية والعربية، ونجد هذا الاهتمام يتعاظم كل يوم من خلال دراسات[1] تناولت موضوع دور المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية بالمجتمع من خلال تفعيل ثقافة المفهوم لدى الفئة النشطة من طلبة وشباب يتم توجيههم من الجامعة. فيعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، وخلق مناصب شغل جديدة.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور الجامعة في إرساء روح المقاولاتية في المجتمع الجزائري وذلك بخلق نوع من الموائمة بين التعليم والتدريب وبين متطلبات سوق العمل لتحسين أداء الأفراد لتحقيق الرضا لأفرادها الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، وكذا اعتماد هذه الثقافة ضمن برامج الجامعة التكوينية تشمل عدد من المواد التعليمية لتزويد الطالب بالمهارات اللازمة في إنشاء مشروع مقاولة خاص به لتسيره وتطويره

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في خضم تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الطالب الجامعي المتخرج، وأمام مشكلة البطالة التي يعاني منها بعد تخرجه من الجامعة. وفي ظل نقص عملية التوظيف، والتي تزداد بفعل الأزمة المالية التي يعيشها المجتمع الجزائري، والتي عصفت باقتصاده الوطني وتداعياتها التي طالت جميع مناحي الحياة. ومن أهم الإشكالات والتداعيات لذلك ما حصل لخرجي الجامعات من تقليص في عملية إدماجهم أو التهميش في عالم الشغل في بعض الأحيان. وتشكل بذلك بطالتهم أزمة في المجتمع في ظل عدم توفر مشروعات فاعلة لمواجهتها. إن

هذا الواقع دفع للتحرك والأخذ بمبدأ المبادرة والإبداع والابتكار في عالم الشغل من خلال تفعيل دور مؤسسة من مؤسسات المجتمع وهي الجامعة في تعزيز وتشجيع روح المقاولاتية لطلبتها لإنشاء أعمال حرة جديدة تساهم في خلق فرص وظيفية وأعمال خاصة بهم. فللجامعة دور مهم في المساهمة في ترسيخ هذه القيم والمبادئ والمهارات والكفاءات اللازمة لبناء قدراتهم الذاتية وإمكاناتهم الشخصية التي تساهم على الاعتماد على الذات وبث روح الإبداع والابتكار لديهم.

وعليه أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب (الطالب الجامعي)لأنه يمس مشكلة البطالة. فالمفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير كالابتعاد عن نموذج العمل المأجور القديم واللجوء إلى العمل الحر، والتكفل بمهمة تسيير مؤسستهم وتحمل كل الأخطار المحتملة، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من بالانفتاح والمرونة. فالطالب ملزم على البحث عن طريقة لإعالته من خلال ما يسمى بالأعمال الحرة وإنشاء مؤسسة خاصة به.

وأمام هذه المبادرات التي يسعي الطالب للقيام بها لا تكون صحيحة إلا وفق إستراتيجية صحيحة ونظام تدريبي وتعليمي تقوم به المؤسسة الجامعية أثناء انتماء الطالب لها. وبهذا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دراسة دور الجامعة في إرساء الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي وفق أسس ومعايير علمية أكاديمية واقتصادية صحيحة، وفي هذا السياق لابد من طرح التساؤل حول: **ما دور الجامعة في إرساء وتشجيع روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي(الرأس المال البشري)؟** ويمكن الإجابة عن التساؤل وفق المحاور الآتية:

أولا-مفاهيم أساسية

1. الجامعة

1.1 لغتا: من فعل جمع يجمع جمعا، جمع المتفرق، أي ضم بعضه إلى بعض، والجامعة مجموعة معاهد علمية تسمي كليات تدرس فيها العلوم والفنون والآداب[2]. أما في اللغة اللاتينية يعني المصطلح الانجليزي university والتي تعني التجمع، وتدل "الجامعة" على تجمع هيئات التدريس والطلاب من جنسيات مختلفة، والمعنى العربي:التجمع والتجميع[3].

2.1 **اصطلاحا:** تعرف بأنها" مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها، بل تتلقي أهدافها من مجتمعها الذي تقوم على أسسه،....."[4].

ويمكن القول أن الجامعة هي مؤسسة علمية منظمة لها مجموعة من الوظائف كالتدريس، والقيام بالبحث العلمي وكذا إعداد الفرد علميا ومهنيا لخدمة أفراد المجتمع .

2. المقاولاتية

1.2 اصطلاحا: تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد **بيتر دراكر** من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في 1985 "أشار إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية[5] . بينما استخدم مفهوم المقاولة في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي، أما في حقل إدارة الأعمال "إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد"[6].

ويقصد بالمقاولة أنواع سوقية، أو منتجات جديدة، نقوم ببيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها. وبهذا التعريف فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على تأسيس رؤية مقاولاتية، وقائد باستطاعته قيادة التغيير عن طريق النشاطات

المقاولاتية[7]. ولمفهوم المقولاتية كذلك معنيين: عام وضيق فالمفهوم العام تعني:هي فكرة تترجم إلى نشاط مخطط له ومنفذ. أما المفهوم الضيق: هي عملية آو مقاولة اقتصادية تدر الأرباح[8].

3.الطالب الجامعي

1.3لغتا: طلاب وطلبة: تلميذ يطلب العلم في مرحلتي التعليم الثانوية والعالية[9].

2.3 اصطلاحا: يشير مصطلح الطالب الجامعي بأنه "شخص يسمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانية بشقيها العام التقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم وذوقه ويتماشي وميله "[10] وفي تعريف آخر يعني" ذلك الشخص الذي تعطى له الفرصة الانتقال من التعليم الثانوي إلى الالتحاق بالتعليم العالي" [12].

ويمكن القول أن الطالب الجامعي ذلك الشخص الذي سمحت له إمكانياته وقدراته العلمية، أن ينتقل من الثانوي ليواصل تعليمه في الجامعة كمؤسسة رسمية ليتزود بالمهارات.

4.الرأس المال البشري

1.4رأس المال: إذا كان بمعني الرأسمال الاقتصادي كامتلاك ثروات مادية أو مالية ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري، وعنصرا مهما في العلاقات الاجتماعية، فإن غيره من الرأسمال يلعب دورا في الديناميكيات الاجتماعية، ويطرح **بورديو** لهذه الأنواع من الرأسمال الماركسي الذي يؤسس الروابط الاجتماعية[12] وقسم إلى [13]:

أ . رأس المال الثابت: وهي المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، ومن أهم الأمثلة: الأرض، والبناء، والمنشآت، والتجهيزات.

ب-رأس المال المتحرك: وهو كل المواد والسلع التي تدخل في الإنتاج ولها قيمة مباشرة في قيمة السلعة المنتجة وأهمها مثلا: المواد الخام التي يتم تصنيعها والأيدي العاملة.

2.4رأس المال البشري: لقد ظهر في بداية الستينات من القرن الماضي مع الاقتصادي الأمريكي "Schults" في سنة 1961، حيث اعتبر أن: « كفاءة ومعرفة الفرد شكل من أشكال الرأسمال الذي يمكن الاستثمار فيه [14]» ثم بدأ هذا المصطلح يعرف توسع في مكوناته الأساسية حتى شمل الكفاءات، والمعارف إلى أن وصل إلى مجال التسيير ومن ثم أقحم في المجال الاقتصادي حيث سمح بالتفكير والتركيز على العنصر البشري رأس مال غير المادي.

ويرى »**بيكر** Becker "في كتابه "رأس المال البشرى« الذي تم نشره عام 1964 أن رأس المال البشرى مماثل « للوسائل المادية لإنتاج" مثل المصانع والآلات ويستطيع الفرد الاستثمار فيه (من خلال التعليم والتدريب)، وعلى هذا فإن رأس المال البشرى هو بمثابة وسيلة للإنتاج تتمخض عنها مخرجات إضافية عند زيادة الاستثمار فيها ويتميز بالاستقرار.

وعليه، إن الرأسمال البشري هو ذاك المخزون الخاص من المعارف والمهارات المدرجة في فكر كل فرد على حدى.وأن أهميته العلمية والعملية مساهمته في تنمية المجتمع،كما وكيفاً[15].

ثانيا- أهمية رأس المال البشري

ارتفعت قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية، واعتباره منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يساهم به في عملية الإنتاج. واستنادا لتمايز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأمر الذي يضع العمل البشري كأهم عنصر من عناصر الإنتاج[16].

وهو ما يؤكده "**الفريد مارشال**" على الدور الفعال للمورد البشري في إنتاج السلع والنمو الإنتاج وأهمية التعليم في رفع الإنتاج ذلك فالإنسان بالعلم والمعرفة

والقدرة على الخلق والإبداع يمكن أن يسخر الطبيعة له ويحقق الرفاه، مما اوجد ضرورة إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وممارسته العلمية والفكرية في البحث. كما اعتبر كارل ماركس الإنسان ثمن رأس مال، وان ثمن ضروب رأس المال وهو ما يتفق مع تحليل **مارشال** [17].

يعتبر الرأس المال البشري في وقتنا الراهن الثروة الحقيقة للمجتمع والتنمية الاقتصادية باعتباره أساس الإبداع والابتكار، فعلى المؤسسات الاهتمام بهذا العنصر من خلال إعدادا الكفاءات البشرية المؤهلة لزيادة فعالية التنمية الاقتصادية من خلال دفعها إلى القيام بمشاريع أساسها الإبداع والابتكار لضمان عنصر الاستدامة في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر هذه المشاريع دخل جديد للدخل الوطني.ومما يزيد بشكل أكثر من أهمية استثمار المورد البشري كمورد منتج وكقيمة اجتماعية سامية من خلال مجموعة من المتغيرات النوعية تتركز على زيادة قدرة العمل على الإنتاج والإبداع وهو ما تطلبه فكرة المقاولاتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت اليوم المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والمحلي.

ولا زالت الجامعة تساهم في تنمية مجتمعها والعمل على تطويره وترقيته. ونظراً لقناعة إدارة الجامعة بالدور الرئيسي الذي يلعبه العنصر البشري المؤهل في تحقيق الأهداف المؤسسية وبالتالي الأهداف الوطنية ذات العلاقة بأقصى درجات الفاعلية والكفاءة، وإدراكاً منها بضرورة الارتقاء بمستوى كفاءته فقد تبنت أساليب ناجعة لإدارته وفق نظام التكوين لحفزه[18].

ثالثا: الفكر المقاولاتي: تأطير نظري

1. المقاولاتية

لقد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرات والأعمال الحرة والمقاولة بكثرة، حيث يندرج مفهوم المقاولاتية ضمن تطبيق" المقاربة التدريبية" « approche managerielle » [19] التي أصبحت ضرورية لتمكين الجماعة المحلية من الآليات الكفيلة بتحقيق دورها التنموي. وتحقيق هذا المطلب يعتمد على

الذات، الذي يرتكز على المقاولة، والتي بدونها لا يمكن الحديث عن تراكم اقتصادي أو تكوين رأسمالي، وليست المقاولة الكبرى التي تتجلى في الدولة، ولكن المقاولة بمفهومها الحديث التي تتجلى في مقاولة الجماعات المحلية، حيث تعد عنصر للتحليل الاقتصادي بالنسبة للنظريات الاقتصادية [20] .

ففي سياق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان الجزائر في الوقت الراهن تعمل على ترويج الثقافة المقاولاتية في أوساط حاملي الشهادات عن طريق مختلف وسائل الإعلام. أين أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة على أنها" تلك التي تشغل من01 عامل إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية10 ملايين دينار" [21].

كما يحث المشرع الجزائري على نوعية العمالة ومهاراتها تبعاً لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجية والمعرفية واهتمامها لتندمج ضمن المؤسسات الصغيرة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية. كما يؤكد على الأهداف التي تحققها وتساهم بها المؤسسات المقاولاتية في خلق تنمية ومنها:

- المساهم في توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق المنعزلة لترقية الثروة المحلية.
- استحداث روح المبادرة الفردية في خلق المشروعات الجديدة والبدء بأنشطة وافكار جديدة.

- خلق فرص عمل جديدة لخريجي المعاهد والجامعات.

فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة أو بشكل مختلف، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم توجه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم تطوير قدراتهم والتكيف مع التغيير بكثير من الانفتاح والمرونة[22].

وإدراكا لأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات المقاولاتية في الاقتصاد الوطني فإن الحكومة الجزائرية قامت بنشر ثقافة المقاولة ضمن فئاتها الشبابية المتعلمة والغير متعلمة والقادرة على العمل والإبداع حيث قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو إقامة مؤسسات مصغرة،ومن هذه المبادرات الوكالات الوطنية لدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة .. ANSEJ-ANGEM، لمميزاتها[23]:

- ✓ سرعة الاستجابة لحاجات السوق ذلك لصغر حجمها، وضآلة رأسمالها.
- ✓ قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها يساعد على اتخاذ القرار بسرعة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها.واكتساب الخبرة وتوفير مناصب العمل.

1.خصائص المقاولة

إن نجاح المشروع الجديد يعتمد على خصائص معينة مطلوب توفرها في المقاول لتمكنه من إقامة مشاريع وحسن إدارتها، حيث أن المقاول يصبح مسيرا جيدا إذا أحسن دمج خصائص شخصيته المقاولاتية مع القدرة على التحكم في الأنشطة الإدارية والتقنية،كمايلي[24].

- ➢ **الحاجة إلى الإنجاز**: تعني الرغبة في تقديم أفضل إنجاز، وذلك من خلال تحمل مسؤولية بلوغ الهدف بجدارة الميل إلى تحمل الصعاب والسعي إلى قياس النجاح وبلوغ الأهداف.
- ➢ **الرغبة في الاستقلالية**: أي عدم الاعتماد على الآخرين في بلوغ الأهداف.
- ➢ **الثقة بالنفس**: والتي هي أساسية لانطلاقهم في تنفيذ الأعمال الجديدة لأنها تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية لديهم، وذلك بما يجعلهم أكثر تفاؤلا اتجاه المتوقع من أعمالهم الجديدة.

- الرؤية الواسعة والبعيدة للإحاطة من خلالها بمعظم العوامل التي تؤثر على عمل المشروع، وتمكن من التنبؤ بالمستقبل من خلال وضع الخطط المدروسة والحلول السليمة.
- المرونة في بناء فرق العمل من خلال التشجيع على العمل الجماعي، والقدرة على كسب قبول الآخرين من خلال الديمقراطية التي تمكن الحفاظ على وحدة العمل وتجنبا الاختلاف.

2.شروط نجاح المقاولة في مؤسسات الأعمال

هناك العديد من شروط نجاح مؤسسات الأعمال، منها ما يتعلق بالإمكانيات المتوفرة فيها، إضافة للكفاءة المقاولاتية كعامل أساسي، ومن شروط نجاح المقاول هو المقومات التالية [25]:

- ✓ الثقافة بمختلف أوجهها. والخبرة التي يتم اكتسابها من ممارسة الوظائف كمدخل للنجاح.
- ✓ مسؤوليات الإبداع وهي القدرة الكاملة على جلب الآخرين، وتطورهم ومدهم بالإمكانيات التي تجعل منهم قادرين على اكتشاف الفرص، والإخلاص، والالتزام بقيم المؤسسة.
- ✓ التأقلم والاستمرارية، أي المعرفة الجيدة للتعامل مع محيط المؤسسة. والتحرر من التفكير الداخلي ومواكبة التطورات في مجالات الاستثمارات المالية، وتوظيفها في نجاح المؤسسة[26].

رابعا: علاقة الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية

باعتبار الجامعة مؤسسة اجتماعية كباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، يفرض أن تكون لها علاقة وطيدة بباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لأنها تستمد قوتها وحيويتها منها. لهذا يجب أن تمد الجامعة جسور التعاون بينها وبين المؤسسات الاقتصادية. فالمجتمع صار ينظر للجامعة كأداة للتنمية المحلية

ومؤسسة لنشر الثقافة والعلم والمعرفة ومصدر من مصادر تزويد المؤسسات الاقتصادية وغيرها بالأفراد (الرأس المال البشري) المزود بالخبرات والمعارف التي يحتاجونها كما تقوم بتوجيه أبحاثها العلمية نحو التنمية المستدامة كما تقوم بدفع طلبتها من خلال بحوثهم للتقرب أكثر فأكثر من هذه المؤسسات[27].

فتوثيق العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية مطلب وشرط أساسي لإنجاح البرامج التنموية في كافة المجالات ومختلف القطاعات، فلا يمكن تنمية وتطوير أي مجتمع دون توثيق صلته وعلاقته بالجامعة، وإحداث عملية تبادلية بين الجامعة والمجتمع ذلك أن غاية التنمية هي خدمة الإنسان وتحقيق رفاهيته، ولذلك تعمل دول العالم المعاصر جاهدة لتوثيق العلاقة بين الجامعة بتخصصاتها المتنوعة ومراكز الأبحاث المختلفة، وذلك بهدف تحقيق التنمية ومسايرة متطلبات الثورة المعلوماتية والمعرفية، من خلال الكوادر التي تتخرج من الجامعة، حيث تمتلك هذه الكوادر القدرة للتعامل بكفاءة.

وقد يكون التساؤل المطروح اليوم لماذا تزايد الاهتمام بموضوع المقاولاتية [28] (مشروع ربط بين الجامعة والصناعة) في هذا الوقت بالذات؟ يمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ما يشهده التعليم الجامعي من نمو كمي ملحوظ وإقبال منقطع النظير من الطلبة في العديد من التخصصات الأكاديمية، وقد رافد هذا لنمو الكمي تخرج أعداد كبيرة من الطلبة بمؤهلات وتخصصت مختلفة، وتم رفدهم سوق العمل المتجدد والمتغير بهم.

فتعد بذلك الجامعة مركز التعليم والإبداع والاختراع، فلذلك ساهمت كثير من الدول خاصة المتقدمة في بلورة حقائق العلم وتشجيع الإبداعات والمبادرات في مجال التنمية من خلال إنشاء مؤسسات خاصة بالفرد المتعلم لتحقيق حاجاته الاقتصادية تتلاءم وتعليمه وثقافته. كما تقوم الجامعة بدور حيوى في تنمية الاقتصاد المحلي عن طريق تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات الابتكار، وهما عاملان لدفع دينامية التنمية القائمة على المعرفة (تكوين الطلبة بالخبرة). وإتاحة فرص عديدة للطلبة لاكتشاف طاقاتهم الكامنة وتنميتها وتوظيفهم[29].

بالإضافة لكل ذلك نرى أن هذا التفاعل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي لا يكون إلا بان تكون دافعية الطرفين قوية لبناء تلك العلاقة. وكذلك ترسيخ وتوطيد العلاقة بين الجامعة والمحيط الخارجي ومن خلال إنشاء مجالس استشارية مشتركة متكونة من إطارات الجامعة لتحديد حاجات المجتمع. لمساعدة الأفراد لتقديم أفكار جديدة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال. إلى جانب فكرة تقديم خدمات تعليمية تخصصية بطبيعتها تتميز بارتباطها المباشر بخطط التنمية الاقتصادية، كما تعد مسألة المواءمة بين التخصصات والبرامج التعليمية في الجامعة وارتباطها باحتياجات المتعلمين ومتطلبات العمل.

إن إنتاج المعارف يمثل إحدى أهم وظائف الجامعات المعاصرة، والتي تعمل في حل المشكلات وتطوير المجتمع، وهو ما يسهم في تفعيل آليات ومتطلبات اقتصاد المعرفة[30]. ويؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة[31].

إن التعليم هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وإن استثماره هو أفضل أنواع الاستثمار، وقد اعتبر **الجرباوي** حاجة المجتمع للجامعة مبررا لوجودها وقال: "إن الجامعات لا تعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها"[32].

وقد اعترف الكثير من المربين بعلاقة التعليم الجامعي بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي لأنهما يقويان المهارات وروح الابتكار للفرد، وترفع مستوى معيشته من خلال دورها في نشر الفكر المقاولاتي بين طلبتها.

خامسا: دور الجامعة في إرساء روح المقاولاتية وتحقيق التنمية الاقتصادية

إن المؤسسات الجامعية الناجحة ومن أجل ضمان بقائها واستمرارها قوية مؤثرة يجب أن لا تقف عند حدّ الكفاءة بمعنى أن تقتنع بالقيام بأعمالها بطريقة صحيحة، وإنما يجب أن يكون طموحها أبعد من ذلك، فترمي ببصرها إلى الأبعد

حتى تكون متألقة أفكاراً وأهدافاً وتكون مؤسسة خلاّقة مبدعة، ويصبح الابتكار والإبداع والتجديد هى السمات المميزة لأدائها وربطها بالمحيط الاقتصادي. فلقد تطورت أدوار الجامعة بمفهومها الحديث وهو تطوير المجتمع من خلال أبحاثها ومخرجاتها الطلبة وظهر مفهوم الجامعة المنتجة أو الجامعة المقاولة ووفقا لهذا المفهوم تقيم رابطة أو شراكة ما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، وعليه لابد من الإشارة إلى أن الجامعة لا تكون قادرة على القيام بدورها الكامل وتحقيق أهدافها إلا من خلال تفعيل أدوارها نحو تعزيز الروح المقاولاتية للطالب وتكمن هذه الأدوار فيما يلي[33]:

- **غرس قيم الإبداع والابتكار بالاهتمام بحاجات الطلبة**

من الضرورة ربط التعليم الجامعي بالرغبات والحاجات اليومية للطالب وهي عملية توجيهية تسعى إلى اكتشاف ميول واستعدادات، ومهارات الفرد ونوعيته بفرص التعليم، والتدريب ومجالات العمل المتاحة التي تتفق ورغباته واتجاهاته وسمات الشخصية وقدراته الذاتية وتزويده بالمعلومات اللازمة عن فرص العمل بما يتوافق وتعليمه. وهذا يتطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات، وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل، والتأكيد على تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء، ونظاماً للاعتماد الجامعي بغية ضمان الجودة[34].

- **توجيه البحوث العلمية في تطوير المشاريع المقاولاتية**

توجيه البحث العلمي بالجامعات لتنمية المجتمع: ففي ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتكوين اتجاهات وفكر لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على تأسيس مؤسسات خاصة بهم لضمان العمل. مع ووضع نظم للاعتماد والريادة لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

حيث يشكل البحث العلمي عاملا هاما من عوامل الخلق والإبداع المعرفي وتراكمات الخبرة العلمية وتحقيق التقدم التكنولوجي من منظور أن المعرفة التي تنتج من البحوث العلمية ذات علاقة ايجابية لزيادة معدل التنمية. وموردا تلجأ إليه المؤسسات الاقتصادية التي تقيم مشروعات استثمارية تتضمن نقلا للتكنولوجية التي توصلت إليها البحوث العلمية. وعليه ينبغي على الجامعة الجزائرية إبلاء البحث العلمي اهتماماً أكبر وتوفير الكثير من متطلباته، إذا أرادت أن تلحق بركب الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة لتبني لنفسها قاعدة علمية رصينة تستخدمها في تحقيق التقدم في كافة المجالات.

- **تنويع برامج الدراسة لإعداد كوادر لقيادة المشروعات المقاولاتية:**

وفي هذا الإطار على مؤسسات التعليم العالي تبني برنامج توعوي وتوجيهي للطلبة في كل مستويات التعليم والتدريب ونوعياته بهدف ترسيخ المبادئ والقيم، ورفع درجة الوعي بالمهنة وأمام الضغوط الاجتماعية ومتطلبات سوق العمل إلى تنويع في برامج الدراسة. كما تعمل على تطوير التعليم، وتنويعه من حيث الأهداف والبرامج وفق الحاجات المجتمعات والطلابية. أين أثبتت الكثير من الدراسات أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم سواء التعليم العام أو التعليم العالي أو المهني يعمل على الزيادة في الدخل القومي، حيث أن تلك الزيادة لا يمكن تفسيرها على أساس زيادة عوامل الإنتاج المادية وزيادة رأس المال.

وإنما هناك عوامل أخرى أطلق عليها «العامل المتبقي»[35] متمثلاً في ارتفاع مستوى المهارة في استخدام التطبيقات التكنولوجية وغيره. إن التحدي الراهن والمستقبلي المطروح على التعليم الجامعي العربي والوطني يتطلب دراسة: وضع المناهج، ومدى مناسبتها مع المعلومات الحديثة وحاجة سوق العمل ومتطلباته المتجددة. ورغبات الطلاب، ومدى تفاعلهم مع التطور الحادث من حيث المهارات والمعلومات، والكفاءات.

فعلى الجامعة توجيه دورها في المساهمة بتنمية المجتمع، من خلال وظائفها الأساسية،والتي تتمثل في تجسيد نتائج الأبحاث في تنمية المجتمع وتطويره وتحسين وضعية الأفراد، من خلال دفعهم إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة بما يتناسب وطريقة إبداعهم العلمي، ومن خلال رسم الخطط الإستراتيجية، وتسطير برامج تكوينية وتدريبية، وإقامة شراكات حقيقية مع المؤسسات الاقتصادية والمنتجة. وبالتالي تجسيد فكرة الجامعة كمنظمة مفتوحة[36]. إلى جانب وظيفة بنائية وتطويرية: كتزويد أفراد المجتمع بما يستجد من معارف ومهارات في مجال أعمالهم وأساليب ممارسة الأعمال الحرة. من خلال إعداد كوادر لقيادة المشروعات المقاولاتية الجديدة التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

- **تطوير الثقافة المعرفية والفكر المقاولاتي**

تعد مسألة تطوير الفكر المقاولاتي من طرف مؤسسة الجامعة لدى الطلبة مفتاحا أساسيا في مقدرة الطالب(الرأس المال البشري) على خلق فرص وظيفية، وأعمال خاصة بهم. كما تعمل على أذكاء المنافسة بينهم. وللتعليم دور مهم في المساهمة في ترسيخ وتعزيز هذا المفهوم وقيمه ومبادئه من خلال وتزويد الناشئة والشباب بالمهارات والكفاءات اللازمة لبناء قدراتهم الذاتية وإمكاناتهم الشخصية التي تساهم على الاعتماد على الذات وبث روح الإبداع والابتكار لديهم. لأن التقليد السائد في المؤسسات التعليمية والتدريبية هو إعداد الطلبة الشباب للحصول على وظيفة أو مهنة فى احد قطاعات الدولة، وتوجيه الشباب نحو الاعتماد على النفس في خلق فرص عمل ذاتية[37].

ولكن الفكرة اليوم تغيرت وأصبحت فكرة نشر المشاريع المقاولاتية مرتبطة ارتباطا قويا بتفعيل دور الجامعات في إيجاد جيل من الشباب المزود بالمهارات الأساسية والاتجاهات الايجابية والسمات الشخصية التي تؤهلهم للتوجه نحو بناء مستقبلهم المهني والوظيفي معتمدين على أنفسهم وقدراتهم الذاتية. أين نجد أن مجال ريادة الأعمال يحظى بالقبول الكبير في أوروبا واسيا وإفريقيا. وسيزيد الاهتمام بموضوع المقاولاتية من قبل صانعي السياسات بالجزائر اليوم، ومتخذي

القرارات. باعتباره مفتاحا لخلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة جراء انهيار أسعار البترول. هذا الأخير الذي كان ولا يزال محرك الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أن ريادة الأعمال تتأثر بكثير من العوامل، فقد تصبح في المستقبل جزء من ثقافة المجتمع .

- **توسيع فتح تخصصات في إنشاء المقاولة**

نظرا للتغيرات التي حدثت في قطاع العمل، ولأهمية نشر الوعي بين الشباب المتعلم (خريج الجامعات)نحو التوجه لإيجاد وظائف خاصة بهم، فقد غدا من الأهمية بمكان اعتبار إنشاء المؤسسات المقاولاتية جانبا مهما ينبغي أن يعطي الرعاية والاهتمام من مؤسسات التعليم والتدريب، ولذلك يجب اعتبار ذلك احد المهارات الأساسية التي ينبغي تضمينها في البرامج التعليمية وخاصة الجامعات بهدف توعية الطلبة الشباب بكيفية الاعتماد الذاتي وبتأسيس أعمال خاصة تعتمد على الإدارة الذاتية والمنافسة. من خلال ما يلي[38]:

- تدريس مقياس المقاولة للطلبة خاصة طلبة اللسانس و الماستر والدكتوراه.
- دريب الطلبة على الممارسة العملية والتطبيقية لمقاييس المقاولة في الواقع المجتمعي
- التعاون بين الجامعة ومراكز التدريب والمؤسسات في تكوين الطلبة لإقامة مشروع مقاولاتي
- تزويد الطلبة بالمعارف والكفايات اللازمة كروح المبادرة وثقافة المقاولة وتسيير المشروع.
- وضع مؤشرات لقياس مدى ترسيخ قيم ومبادئ الأعمال الخاصة عند الشباب بالجامعة.

- ✓ اعتماد مبدأ التشغيل الذاتي لزيادة فرص العمل، وتشجيع الصناعات والأعمال الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك توجها في الجامعات حاليا نحو التعليم لتلبية حاجة الفرد وحاجة المجتمع من مهن مختلفة. من خلال التعليم الجامعي المتخصص المهني وكيفية الاعتماد على الذات في توفير مناصب عمل من خلال إقامة مشروع مقاولاتي من إبداع الطالب وقد طغى هذا النوع من التعليم على تعليم المهارات التي كانت سابقا[39]:

- ➢ **إبرام اتفاقيات بين الجامعة والوكالات الوطنية لممارسة النشاط المقاولاتي**

قامت الدولة من خلال برامجها ووكالاتها إلى استقطاب خريجي الجامعة وتشجيعهم على مزاولة الأعمال الحرة من خلال مساعدتهم في إنشاء وممارسة النشاط المقاولاتي، وبث روح المقاولة في إطار مكافحة بطالة الشباب الجزائري أين سطرت الدولة عدة برامج لإنشاء عدد كبير من مناصب العمل وجملة من الآليات والاتفاقيات التي تدعمها الدولة لاستقطاب خريجي الجامعة ذوى الكفاءات المختلفة واللذين تم تكوينهم وفق برامج تعليمية خاصة في كيفية القيام بمشروع مؤسسة من طرف جامعاتهم ومن بين هذه الآليات:

1.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

تعتبر المؤسسة الصغيرة اليوم محور الدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه، وفي طريقة تسييره وإستراتيجيته مما يؤكد هذا التوجه هو تنامي الدعوة إلى زيادتها وترقيتها. وأنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/ 165 المؤرخ في 03/ 05/ 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومن مهامها[40]:

- القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخبرة والاستشارة للمؤسسات.

- جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة.

2.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :ANSEJ

هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. يضمن الجهاز عملية المرافقة للمؤسسة. ويعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها 10ملايين دينار. كما أنشئ لتكوين مميز لصاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل. مع تقديم استشارات ومساعدات مالية وامتيازات، ومن أهداف الجهاز:[41] تشجيع وخلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، إلى جانب تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات مصغرة ومتابعة لمراحل المشروع.

3.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة عام 2004، إذ يعتبر القرض المصغر آلية هامة لمكافحة البطالة والفقر، حيث يهدف إلى ترقية التنمية الاجتماعية عن طريق النشاط الاقتصادي وهذا من خلال إنشاء أنشطة للشباب منتجة للسلع والخدمات مدرة للمداخيل والاستفادة من القروض البنكية ، ومرافقة وتوجيه المستفيدين في إطار إنشاء نشاطاتهم وذلك نظرا لدورهم الفعال والمهم في تشجيع وتنمية روح وثقافة المقاولاتية وتدعيم روح المبادرة الفردية ونشر ثقافة الاعتماد عن النفس في استحداث مناصب العمل الدائمة. وتساهم هذه المؤسسات الاقتصادية المصغرة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لشريحة الشباب. وتقدم هذه الوكالة قروض مصغرة لذوي الدخل الضعيف أو بدون دخل كخريجي الجامعات ولها امتيازات كإعفاءات..الخ[(42)].

4.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تعد مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي، وقد أنشأت سنة 2001 تتمثل مهامها الوكالة في:القيام بكل الإجراءات

التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمار والذي قد يكون في شكل إنشاء المؤسسات جديدة وهيكلة المؤسسات أو..الخ.كما تقوم بالمهام التالية:[43] تسجيل الاستثمارات، وترقيته في الجـزائـر وفي الخارج، ودعم المستثمرين ومرافقتهم، وتسهيل الأعمال ومتابعة المشاريع.

خاتمة:

من خلال كل ما تقدم، يمكننا أن نركز على أهم ما توصلنا إليه من نتائج والتي تترتب عن دور الجامعة في تشجيع الروح المقاولاتية للطالب الجامعي (الرأس المال البشري وذلك على النحو التالي:

1. يجب أن نؤمن بأن الجامعة كيان ينمو ضمن نسيج اجتماعي واقتصادي وسياسي يحيط بها. ولذا فإن قوتها ونموها يعتمد على أدوارها وممارساتها في عالم الإبداع المعرفي.
2. يكمن دوره الجامعة في العمل على تفعيل أنظمتها التعليمية والتدريبية خاصة فيما يرتبط بموضوع متطلبات سوق العمل، والتحديث في أنظمتها وبرامجها لتطوير مواردها البشرية، وإضفاء عناصر الخبرة والكفاءة فيها.
3. أن تعمل الجامعة على تعزيز وتشجيع وتطوير الثقافة المعرفية والفكر المقاولاتي بين طلبتها، ولا يكون ذلك إلى من خلال: تفعيل دار للمقاولاتية داخل الجامعة وتشجيع وتعميم روح المقاولاتية التي تجعل من الطالب منشأ للمؤسسة وليس طالب شغل.
4. على الجامعة التركيز على الجانب التطبيقي والعملي لمقياس المقاولاتية في نهاية الدراسة وتدريب الطلبة له ميدانيا لاستسقاء الخبرة.
5. تعزيز فكرة التعاون وعقد الاتفاقات بين الجامعة ومراكز التدريب والمؤسسات الاقتصادية في تكوين الطلبة لإقامة مشروع مقاولاتي

لتشجيع وتنمية روح وثقافة المقاولاتية وتدعيم روح المبادرة الفردية ونشر ثقافة الاعتماد عن النفس في استحداث مناصب العمل الدائمة.

وعليه، يكمن دور الجامعة في عملية تعزيز فكرة المقاولاتية ضمن برامج ونظام تعليمي تدريبي للطلبة لتخريج موارد بشرية كرأسمال يساهم في تنمية المجتمع وتطوير الاقتصاد الوطني للمجتمع الجزائري وفق متطلبات سوق العمل والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

❖ **هوامش البحث:**

(1) المقاولاتية في تنمية الاقتصادية:دراسة تحليلية لمنطقة الشرق الأوسط www.researchgate.net التصفح 16-10-2017.

(2) إبراهيم أنيس وآخرون: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2003،ص 135

(3) محمد منير مرسي: **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر**، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص10.

(4) سعيد التل وآخرون: **قواعد التدريس في الجامعة**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص 40.

(5) العربي تيقاوي: **دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6-8افريل2010، ص9.

(6) بوشنافة أحمد وآخر: **متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،17-18افريل2006، ص3.

(7) رضوان أنساعد: **دور آليات التشغيل في تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين**، د س، ص7.

(8) دليل الطالب: **الثقافة المقاولاتية**، جامعة الحسن الثاني،الدار البيضاء،2012-2013،صc7

(9) جماعة من كبار اللغويين، **المعجم العربي الأساسي لاروس**، منظمة العربية للتربية والثقافة العلوم،1988،ص795.

(10) رياض قاسم، **مسؤولية المجتمع العلمي العربي، منظور الجامعة العصرية**، المستقبل العربي،العدد 193، الكويت، 1995، ص85

(11) محمد مقداد: **الجامعة في عهد العولمة قراءات متفرقة**، شركة تضامن باتنة، الجزائر، 2005، ص148.

(12) ستيفان شوفالييه، كريستيان شوفيري، ت: إبراهيم الزهرة: **معجم بورديو**، الشركة الجزائرية السورية، الجزائر، 2013، ص162.

(13) كارل ماركس، ت: راشد البراوي: **الرأسمال**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،ج1، 1947، ص 167.

(14) مؤتمر الرأسمال البشري، تم التصفح بتاريخ 28-10-2017/ www.al9alame.com

(15) كامل محمد عويضة: **علم النفس الصناعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ص98.

(16) العاني تقي عبد السلام: **الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه**، بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لإتحاد المعلمين المنعقد في الجزائر 13-02-2002.

(17) marshal A ,Principleof Economic , Macmillanand co.Ltd.London1930. p218.

(18) شعلان الشمري: **مفاهيم في الإدارة**، جدة، السعودية، 2012، ص124.

(19) غريغوري كلارك،ت: أمين الأيوبي: **الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره**، الدار العربية، 2007، ص204.

(20) كلثوم بوغالم:" **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض** المصغرANGEM في تدعيم المقاولة النسوية بالجزائر، ملتقي وطني،بسكرة، 2012.

(21) وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة المتوسط: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة،2001 ص8.

(22) رضوان أنساعد: مرجع سبق ذكره، ص10.

(23) عدون ناصر: اقتصاد المؤسسة، الجزائر: دار المحمدية،1998، ص 85 .

(24) بوشنافة أحمد وآخر: مرجع سبق ذكره، ص796.

(25) المرجع السابق، ص797.

(26) دليل الطالب:الثقافة المقاولاتية، مرجع سبق ذكره، ص9

(27) محمد مقداد: مرجع سبق ذكره،ص191.

(28) سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة**، دار الشروق، 2008، ص168.

(29) الطالب: المقاولاتية: مرجع سبق ذكره، ص9.

(30) أحمد حسين الصغير: **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص57.

(31) محمد مقداد: مرجع سبق ذكره، ص 13.

(32) الجرباوي علي: **الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع**، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1986.

(33) احمد محمد هلالي: **عولمة التعليم الجامعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص183.

(34) غازي بن عبيد مدني: "**التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية**"، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام (2020) وزارة التخطيط – الرياض 19-23 أكتوبر2002، ص 4.

(35) محمد ناجي الدعيس:التعليم العالي ودوره في عملية التنمية،مقال منشور تم التصفح 28-08-2017:www.26sep.net/.

(36) خالد يوسف العمري: **آفاق وتطلعات حديثة للتعلم الجامعي**، مؤتمر تربية الغد، الإمارات، 1997، ص132.

(37) سعيد بن حمد الربيعي الربيعي، مرجع سبق ذكره،ص 213.

(38) مرجع نفسه، ص214.

(39) الحوار المتمدن: العدد 2078، 24أكتوبر2007/ www.ahewar.org تم التصفح:28-10-2017.

(40) www.dipmepi47.dz/index.php/andpme تم التصفح 28-10-2017

(41) تم التصفح 28-10-2017 www.ANSEJ.ORG.DZ

(42) دليل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ماي 2015.

(43) www.andi.dz/index.php تم التصفح 28-10-2017 /